مفهوم الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر

The concept of security in contemporary Russian political thought

م.م احمد عباس فاضل

جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية

Assiatant teacher.Ahmed abbas fadhel

University of Diyala-College of Law and Political Science

General Subspecialty :political thought - General Specialization

:Political Science

Ahmed2023@uodiyala.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٤/٤/٢٤ تاريخ القبول:٢٠٢٤/٦/٣٠ تاريخ النشر:٢٠٢٥/١/٣٠

ملخص البحث

تتمحور الدراسة حول التحولات التي شهدتها روسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة على مستوى مفهوم الأمن؛ اذ تغيرت رؤية روسيا لمفهوم الأمن كما تغيرت الاولويات لذلك المفهوم؛ فاضطرت في بادئ الأمر الى ان تهادن الغرب وتأخذ بالأفكار الغربية سياسياً واقتصادياً وتدخل في اتفاقيات شراكة وتعاون مع الغرب؛ الا انه وبعد مجيء فلاديمير بوتين الى السلطة شهدت روسيا الاتحادية تحولاً آخراً في رؤيتها للأمن؛ اذ بدأت تؤسس لصياغات جديدة لمفهوم الأمن الأمر الذي اعاد صياغة مبدأ الخصوصية الفكرية السياسية والهيمنة العالمية .

الكلمات المفتاحية:- الفكر-الأمن- روسيا الاتحادية- فلاديمير بوتين-

Abstract

The study focuses on the transformations that witnessed by united Russia, after the end of the cold war at the issue of the concept of security, Its vision of the concept of security changed, as did the priorities for that concept. At the beginning it was forced to make peace with west and adopt western ideas politically and economically participating in partnership and cooperation agreements with the west but after coming of Vladimir Putin to the authority, united Russia witness another transformation in its vision to the security ,it begins establishing new formulations of the concept of the security that the matter was reformulating the principle of political intellectual privacy and global domination.

Keywords: Thought- security- Vladimir Putin- United Russia.

المقدمة

مثلت المدة التي تلت الحرب الباردة والتي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي؛ تحولاً بارزاً لرؤية روسيا الاتحادية فيما يخص رؤيتها لمفهوم الأمن وسياقاته واولوياته التي يمكن بوساطتها تحقيق ما تصبو اليه من صيانة لفكرة الأمن القومي العام ، فضلا عن التأسيس الفكري للأمن السياسي والاقتصادي، فشهدت الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي اختلافاً في رؤيتها الخاصة بتحقيق الأمن؛ فلم تعد تنظر روسيا الاتحادية الى الاحلاف الموالية للغرب كحلف شمال الأطلسي على انه يشكل تهديداً

وجودياً لها كما في السابق؛ بل دخلت في اتفاقيات تعاون مشترك مع ذلك الحلف وذلك بسبب انتفاء فكرة العالمية لديها و التي كان يعتمدها الاتحاد السوفيتي السابق، الأمر الذي دفعها ايضاً للتوجه الى السوق الحر، الا ان رؤية روسيا الاتحادية للأمن تغيرت من جديد بعد مجيء (فلاديمير بوتين) الى السلطة؛ اذ بدأت السياسة الروسية تتجه نحو اعادة بناء الخصوصية للفكر السياسي الروسي واعادة بناء الفكر الاقتصادي فضلاً عن الاعداد لأن تواصل روسيا طريها الى الهيمنة التأثير في النظام الدولي من جديد.

اهمية الدراسة/ تكمن اهمية الدراسة في تسليط الضوء على ابرز المسارات التي انتهجها الفكر السياسي الروسي المعاصر لتحديد مفهوم الأمن والتأسيس للأفكار الخاصة بصيانته، بعد التغيرات التي طرأت على الواقع الروسي والتي جعلته يتجه اتجاهات مغايرة للنسق السابق لتحقيق مبتغاه.

اشكالية الدراسة/ تنطلق الدراسة من عدة تساؤلات وهي:

١- اذا كان الفكر السياسي الروسي المعاصر قد شهد تحولات في رؤيته لمفهوم الأمن فما هي ابرز تلك

التحولات وفقاً لرؤيته ؟.

٢- هل استطاع الفكر السياسي الروسي المعاصر ان يؤسس لتحول جديد في رؤيته لمفهوم الأمن في عهد (فلاديمير بوتين).

فرضية الدراسة:- لقد شهد الفكر السياسي الروسي المعاصر تحولات بمفهوم الأمن؛ انتهجت روسيا الاتحادية على اثرها في بداية الأمر طريقاً متصالحاً مع الغرب مراعياً للأخذ بالأفكار الغربية ؛ الا انه وبعد وصول (فلاديمير بوتين) الى سدة الحكم شهدت روسيا الاتحادية تغيراً آخراً في رؤيتها لمفهوم الأمن لأن تعمل على اعادة الخصوصية للفكر السياسي الروسي المعاصر وايجاد صيغة جديدة للنهوض.

منهجية الدراسة:- تم استخدام المنهج التاريخي والوصفي و التحليلي.

هيكلية الدراسة:- تم تقسيم الدراسة الى مبحثين يحتوي كل مبحث ثلاثة مطالب؛ اذ خصص المبحث الأول لدراسة التحولات في مفهوم الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر ما بعد الحرب الباردة اذ يوضح المطلب الأول (التوظيف السياسي للأفكار الغربية) كما يوضح المطلب الثاني (التحول في الفكر الاقتصادي) بينما يوضح المطلب الثالث (التقارب الروسي الغربي) ، و خصص المبحث الثاني لدراسة الصياغة الجديدة لمفهوم الأمن في عهد الرئيس فلاديمير بوتين؛ وتضمن المبحث الثاني ثلاثة مطالب اذ يوضح المطلب الأول (خصوصية الفكر السياسي الروسي في ظل تجدد الأولويات) كما يوضح المطلب الثاني (الصياغة جديدة لفكرة الأمن الاقتصادي) بينما يوضح المطلب الثالث (الفكر السياسي الروسي وعودة فكرة الهيمنة)، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الأول

التحولات في مفهوم الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر ما بعد الحرب الباردة

شهدت روسيا الاتحادية تحولاً دراماتيكياً في رؤيتها لمفهوم الأمن نتيجة لما واجهته من احداث بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م؛ تمثلت بتراجع الأفكار والأيديولوجيات ، كما شهدت تلك المدة نمو الاتجاه الليبرالي والاتجاه الاطلسي، وهما اتجاهين متقاربين وكلاهما يتخذون من الافكار الليبرالية منهجاً لهم، واثر هذين الاتجاهين بصورة مباشرة في مراحل ذلك التحول الذي طرأ في مفهوم الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر وكان لهما الدور البارز في رسم ملامح ذلك التغير.

لذلك سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب يناقش المطلب الأول الأخذ في الأفكار السياسية الغربية، ويبين المبحث الثاني كيفية التحول في الفكر الاقتصادي، ويوضح المطلب الثالث مسألة التقارب الروسي الغربي.

المطلب الأول/التوظيف السياسي للأفكار الغربية:-

بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت الأفكار السياسية التي تتمحور داخل الاتحاد الروسي تنزع الى تبني فكر الاصلاح وطرحه كمرادف لفكرة (الديمقراطية الليبرالية)؛ وكان ذلك اذعاناً لما كان سائداً من فكرة تؤكد تراجع الفكر الخاص بالعهد السوفيتي مقابل التقدم الواضح للفكر الغربي، الأمر الذي يستوجب استيعاب تلك الأفكار للتقدم الى الأمام حسب أنصار ذلك التوجه[١].

كما انتقلت روسيا الاتحادية ابان فترة حكم (بوريس يلتسن) من الفكر الأيديولوجي الى اعتناق الفكر البراغماتي، من خلال توجه السياسة الروسية نحو اتجاهات تقلل من شأن الاسانيد الأيديولوجية؛ التي كان لها الأثر البارز ابان العهد السوفيتي؛ وابدالها بمبررات سياسية واقتصادية تستند الى تغليب المصالح القومية الروسية ، وقد تجلى بروز الفكر البراغماتي داخل روسيا الاتحادية سيما بعد الخطاب الذي القاه الرئيس (بوريس يلتسن) امام البرلمان في تشرين الاول من عام ١٩٩١م، اذ اشار الى بداية مرحلة جديدة تتمثل فكرة الرئيسية بالانتقال من دعوة اعادة بناء الاشتراكية الى دعوة التأسيس لبناء جديد، اذ اكد ان روسيا الاتحادية بتخليها عن ما اسماه بـ(الرسالية) قد مهدت الطريق للواقعية البراغماتية[٢].

كما اجبرت تلك الحالة التي تمثلت بالفراغ الآيديولوجي؛ الفكر السياسي الروسي المعاصر الى ان يشر بإبعاد المرتكزات والأفكار الآيديولوجية من من الاطار الخاص برسم سياسة الدولة الروسية، وتم ذلك وبشكلٍ واضح من خلال ما تضمنه الدستور الروسي الذي صدر عام ١٩٩٣م، وأشار الى ضرورة قبول

الاختلاف الآيديولوجي داخل روسيا الاتحادية أي آيديولوجية رسمية للدولة ولا يجوز أن يجبر أي مواطن على اعتناق أي آيديولوجيا(٣).

لذلك فقد أكد (يلتسن) على ضرورة جعل المصالح الروسية فوق الميول الآيديولوجية، ويجب ان تنتهج روسيا السياسة البراغماتية بدلاً من الفلسفات الفكرية والتوجهات الآيديولوجية(٤).

وبهذا الشكل اصبح المناخ مؤاتياً لأصحاب النزعة الليبرالية داخل روسيا الاتحادية للتأسيس والتنظير وتسويق الافكار انطلاقاً من الفكر الليبرالي الذي يتبنون افكاره فكان للاتجاه الليبرالي الدور الواضح في تلك الفترة التي تلت الحرب الباردة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي؛ اذ تغيرت اولويات الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر واصبح المناخ ملائماً لبث أفكار الليبرالية ، وذلك هو ما تم بالفعل من خلال تأكيد اصحاب الاتجاه الليبرالي داخل روسيا الاتحادية على عدة امور، كان ابرزها التأكيد على ان المأسسة الغربية تجمع الدول الديمقراطية وفقاً لنظرية السلام الديمقراطي الليبرالية، ولقد مثلت هذه الأفكار فيما بعد المرتكزات الفكرية الاساسية لمدرسة الأفكار الروسية الموالية للغرب والتي عرفت بـ(المدرسة الأطلسية)) او (الاتجاه الاطلسي)(٥).

فكانت المدة التي اعقبت نهاية الحرب الباردة تتمثل باتجاه القيادة الروسية نحو الغرب والولايات المتحدة الامريكية، اذ حرص (بوريس يلتسن) وفريقه الحكومي على ما اسماه بالاندماج في الحضارة الغربية المتطورة على مستوى الفكر السياسي وتلقي الفلسفات الفكرية من اجل اقتناء التكنولوجيا الغربية المتطورة الأمر الذي سيكون له مردود اقتصادي واضح (حسب رأيه)، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني من عام ١٩٩٢م، أشار (بوريس يلتسن) الى ان روسيا سوف تتمسك بالديمقراطية كقيمة عليا، وبحقوق الانسان والحرية الشرعية، وان القوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين(٦).

لذلك كان لزاماً على منظري الفكر السياسي الروسي المعاصر ان ينظروا باتجاه ان تسلك السياسة الروسية ومن خلال رئيس الدولة منهجاً يسهم في اخراج روسيا من حالة (الفراغ الايديولوجي)تلك[٧]، لذلك يمكن القول هنا ان نتاجات انتهاء الحرب الباردة والتي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي؛ اثرت على نمط طرح الافكار السياسية التي يؤسس اليها الفكر السياسي الروسي المعاصر، ولعل أبرز مثال على ذلك التأثير على نمط طرح وتبني الافكار هو تراجع المبادئ الفكرية التي كانت سائدة ابان الحقبة السوفيتية، وهي الأيديولوجيا الماركسية اللينينية بوصفها فلسفة حكم استند اليها نظام الاتحاد السوفيتي السابق؛ لذلك فإن الفكر السياسي الروسي المعاصر اصبح حالة (الفراغ الأيديولوجي) التي اشرنا اليها؛ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كون تأثير ذلك الانهيار لم يقتصر على السياق السياسي او الأمني الروسي فقط؛ وانما تعداه ليشمل البنية التكوينية والقومية للمجتمع الروسي؛ اضافةً الى ان زوال الحقبة الشيوعية وخروجها عن رسم السياسة العامة للدولة ادى الى تجذر نمو ذلك الفراغ الايديولوجي[٨].

لذلك فقد أكد (بوريس يلتسن) على ضرورة جعل المصالح الروسية فوق الميول الأيديولوجية، وعليه ينبغي ان تنتهج روسيا الاتحادية السياسة البراغماتية بدلاً من الفلسفات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية[٩].

وبالرغم من أي انتقاد بات يوجه الى القيادة الروسية بسبب تبنيها للأفكار الغربية؛ فإن التحولات كانت تجبر منظري الفكر السياسي الروسي المعاصر على انتهاج طرق مغايرة لم كان عليها الفكر الروسي في السابق؛ وذلك لتلافي الاخطار التي باتت تحيط وجود الأمة الروسية، لذلك فإن (بوريس يلتسن) كان قد استمر في ذلك النهج؛ بعدما اكد على أهمية ان تندمج روسيا الاتحادية بفكر وفلسفة الغرب؛ بل وأثنى على الفكرة التي ترى ان الاسراع في الولوج بتلقي الفلسفات الغربية والتعامل بها ومن خلالها،

سيكون الطريق الوحيد لإخراج روسيا الاتحادية من عزلتها الدولية، الأمر الذي سيمنع مسألة امكانية عودة الفلسفة الشيوعية الى روسيا الاتحادية من جديد(١٠).

الا انه وفي الوقت نفسه فهناك من يوجه الانتقاد الى (بوريس يلتسن) حول نوعي الديمقراطية التي تبناها كسياق يقربه من الغرب؛ اذ على الرغم من دعوته الى الدخول والاندماج بالحضارة الغربية وانتهاج فكرة الديمقراطية في الممارسة السياسية؛ الا انه لم يأتِ بأنموذج ديمقراطي على غرار الانموذج الغربي؛ فقد اتجه الى ما يصطلح على تسميته بـ(الديمقراطية الموجهة) والتي لا تستند على فكرة (تداول السلطة) بين التنظيمات السياسية عبر صناديق الاقتراع وانما تستند على فكرة تبادل السلطة على مستوى رئيس الدولة في اطار النخب الحاكمة، وبهذا الشكل فهو يجمع بين خصائص النظام الديمقراطي وخصائص نظام الحكم الفردي(١١).

المطلب الثاني/ التحول في الفكر الاقتصادي:-

كانت الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها روسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة تمثل تحدياً لوجودها؛ لذلك فقد كان من الطبيعي ان تنتهج روسيا الاتحادية نهجاً اقتصادياً يأخذ بالحسبان كل ما من شأنه ان يعيد الاوضاع الاقتصادية الى مرحلة الاستقرار؛ الأمر الذي دفع بروسيا الاتحادية الى ان تستمر في محاولة مسايرة الاوضاع دون اعتراض على الفلسفات والأيديولوجيات الاخرى.

فعمد الرئيس (بوريس يلتسن) فور وصوله الى الرئاسة الى القيام بإصلاحات اقتصادية وايجاد عمليات تكييف للواقع الاقتصادي الروسي مع الاقتصاد العالمي؛ وتفتح الباب امام امكانية ان تأخذ الهياكل الاقتصادية الروسية بعض النفع من ذلك التكيف، فأكد (بوريس يلتسن) على ان الحل الوحيد للتخلص من التراجع الاقتصادي هو في الانتقال الى الطريق الرأسمالي والأخذ باقتصاد السوق الحر وتوسيع العمل بالقطاع الخاص ورفع قيمة الفائدة؛ وكان ذلك هو ما اسماه بـ(العلاج بالصدمة)(١٢).

وهنا برز دور اصحاب النزعة الليبرالية والاتجاه الاطلسي واللذان يندرجان تحت نفس النسق الفكري؛ اذ بدأت طروحاتهم تركز عل الجانب الاقتصادي؛ كما اكد اصحاب النزعة الليبرالية على ضرورة التركيز على عدة مسائل معينة منها [١٣]:-

١- عولمة الاقتصاد للتوجه نحو اصلاحات اقتصادية بإدارة عالمية.

٢- ان مستقبل المنتظم الدولي لم يعد محدداً بالتنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى وانما يرتكز على سياقات التعاون الاقتصادي المشترك .

٣- ترتب الاولويات الاقتصادية وفقاً للسياسة العليا؛ فالإشكاليات التي ينتجها التراجع الاقتصادي اخطر في نظرهم من توسع حلف الشمال الأطلسي.

كما أكد اصحاب الاتجاه الاطلسي ايضاً على ضرورة عولمة الاقتصاد؛ وان مستقبل المنتظم الدولي لم يعد محكوماً بالتنافس الاقتصادي بين القوى الاقتصادية الكبرى، وانما من خلال منهجيات للتعاون الاقتصادي المشترك[١٤].

و اكد (بوريس يلتسن) في خطابه في (البرلمان) في اكتوبر من عام ١٩٩١م، على ضرورة الأخذ بالطريق الرأسمالي والتحول السريع باتجاهه؛ فضلا عن تقليل الانفاق والعمل على تطوير الأنظمة الضريبية وبيع الشركات الزراعية والصناعية المملوكة للدولة؛ كما اشار في خطابه الى اهمية دخول روسيا الاتحادية الى مؤسسات المال والاقتصاد الدولية لكي تضمن روسيا الاتحادية تأمين احتياجاتها من المنح التي من الممكن ان تطلقها تلك المؤسسات لروسيا الاتحادية لضمان اتمام عملية الانتقال الاقتصادي؛ لذلك ففي يناير من عام ١٩٩٢م؛ باشر (بوريس يلتسن) عملياً في تحقيق ذلك النهج الاقتصادي[١٥].

وفي يوليو من عام ١٩٩٢م؛ تم العمل رسمياً وبقرار من قبل (بوريس يلتسن) بتحويل مؤسسات وشركات القطاع العام بأكملها (مع استثناءات بسيطة للقليل منها) الى القطاع الخاص؛ وقد تم بالفعل تنفيذ المرحلة الاولى من برنامج الخصخصة في ذلك العام؛

عندما شرعت السلطة التنفيذية بإعطاء الصكوك للأفراد مقابل قيمة الصك الاسمية؛ والتي سيكون بمقدور ذلك الفرد ان يشتري من خلالها أي مؤسسة او شركة تابعة للقطاع العام؛ وقد هدفت المرحلة الثانية الى ان بيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام من خلال اعلان المزايدات التي تخص ذلك الأمر(١٦).

وادت السياسات لتي انتهجها (بوريس يلتسن) من خلال التحول في الجانب السياسي وتبني سياسة قريبة بالإضافة الى اتخاذ منهج السوق الحر؛ الى ان تنال روسيا الاتحادية اطمئنان المجتمع الدولي سيما الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا الغربية؛ اذ حصلت روسيا على مساعدات امريكية بقيمة (٥,٤) مليار دولار امريكي مقابل ذلك النهج الذي انتهجته روسيا الاتحادية(١٧).

المطلب الثالث/ التقارب الروسي الغربي:-

ان لانتهاء الحرب الباردة ونتاجاتها؛ الأثر البارز في ان تتحول اولويات الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر وعلى عدة مجالات؛ ولعل من أبرزها كان التحول من فكرة السيطرة والتوسع واستمرار الصراع مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية؛ الى فكرة الحفاظ على ما تبقى لروسيا من اراضي والتفاهم مع الغرب؛ فعندما كان الاتحاد السوفيتي السابق يرفض انشاء الاحلاف كحلف الشمال الاطلسي؛ فإنه كان ينطلق من مفهوم الأمن السائد لديه آنذاك عندما كان ينظر الى الأمن بوصفه يمثل امتداد عالمي؛ لأن المشروع الخاص بالاتحاد السوفيتي كان ينزع نحو الانتشار العالمي؛ أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقد أصبح هنالك تحول في مفهوم الأمن وأولوياته؛ اذ اصبح من الطبيعي ان تدخل روسيا في شراكات وتعاون مع مثل هكذا احلاف؛ حتى وان كانت تلك الاحلاف تنطلق من أيديولوجيات غربية؛ فبدأت السياسة الروسية تحاول اعادة ترتيب اوراقها في ما يخص تنظيم العلاقة مع الغرب وعلى رأسهم

الولايات المتحدة الامريكية لاسيما فيما يتعلق بإدارة النظام السياسي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وخير مثال على ذلك هي مسألة التأييد الروسي الذي يتضمن قضية الصرب عندما وافقت روسيا على القرار الذي اصدره مجلس الأمن في آيار من عام ١٩٩٢م؛ والذي تمثل بإصدار عقوبات اقتصادية بحق يوغسلافيا؛ وذلك بسبب قيامها بتقديم الدعم لصربيا في البوسنة؛ وتم تحميلها المسؤولية عن خرق الاستقرار في البوسنة، فضلا عن قبول روسيا التعامل مع دول اوروبا الشرقية وفقاً للأطر السياسية الغربية وعدم وجود سياسة تحمل الهوية السابقة لروسيا أو أيديولوجيا تسعى للهيمنة على تلك الدول بالرغم من ان تلك المناطق تمثل تهديداً للأمن القومي الروسي؛ وهي تمثل جزءً رئيسياً من مجالها الحيوي؛ الا ان قبول روسيا بمبدأ الشراكات مع الغرب ومع الأحلاف التي يكونها الغرب كان السبب في ذلك السلوك(١٨).

كما اضطر منظرو الفكر السياسي الروسي المعاصر ان يستمروا بطرح الأفكار التي تنصح بضرورة ان تستمر القيادة الروسية بالرضوخ لما تمليه عليهم الولايات المتحدة الامريكية؛ للوصول الى حالة من التفاهم مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية؛ لذلك رضخت القيادة الروسية للإرادة الامريكية وتم الغاء صفقة بيع محركات الصواريخ الى الهند والتي كانت تقدر ب٢٥٠ مليون دولار والتي تم توقيعها في كانون الأول من عام ١٩٩١(١٩).

لذلك بدأت روسيا الاتحادية بالتفاهم مع الغرب من خلال توقيع وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة الامريكية؛ في شباط من عام ١٩٩٢م في كامب ديفيد؛ ومن ثم تلاها توقيع الميثاق الامريكي الروسي للشراكة والصداقة في حزيران من عام ١٩٩٢م؛ وتعددت التحليلات بخصوص تلك الشراكة الامريكية–الروسية الا ان تلك التحليلات

جميعها دارت في طور الاعتراف بأن المقصود بالشراكة هو رفض حالة العداء والتنافس التي سادت العلاقة بين البلدين[٢٠].

كما قام الرئيس (بوريس يلتسن) بجولة عدت من اهم جولاته الخارجية وتمثلت بزيارة بريطانيا للمرة الاولى وذلك في شهر اكتوبر من العام ١٩٩٢؛ وقد تم توقيع اتفاقية تخص العلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت تلك الاتفاقية مهمة لأنها تعد أول اتفاقية من هذا النوع توقع بين بريطانيا وروسيا منذ عام ١٧٦٦م، اذ حل (بوريس يلتسن) ضيفاً على البرلمان البريطاني وتم استقباله بحفاوة؛ كما قام بزيارة البورصة البريطانية بدلاً من زيارة قبر (كارل ماركس) الأمر الذي يمثل دليلاً واضحاً على توجهه الجديد الذي يستهدف الوصول من خلاله الى التفاهم مع الغرب والتراجع عن التمسك بالقيم الأيديولوجية وفلسفاتها[٢١].

كما قامت روسيا الاتحادية في عام ١٩٩٤م؛ بتوقيع اتفاقية (الشراكة من اجل السلام) مع حلف الشمال الأطلسي؛ بما يتخلله من الاعتراف بوجود روسيا الاتحادية بوصفها قوة كبرى؛ الا ان ذلك لا يعطيها حق النقض (الفيتو) على قرارات الحلف، كما تم في حزيران من عام ١٩٩٤م؛ ابرام اتفاقية تعاون مشترك بين روسيا والاتحاد الاوروبي؛ لتقوية وادامة الروابط السياسية والاقتصادية والتجارية بين الطرفين[٢٢].

وبهذا المنظور فإن اتجاه الفكر السياسي الروسي المعاصر ومن خلال (بوريس يلتسن) الذي اضطلع بمهمة تنفيذ ما يمليه عليه واقع روسيا الاتحادية من ضرورة التفاهم مع الغرب فإن توجهات ذلك التفاهم بات يمكن تحديدها من خلال عدة نقاط ولعل أبرزها:-[٢٣]

١- ضرورة اقتراب روسيا الاتحادية من اوروبا والغرب؛ وان تنتهج ما يمكنها من تحقيق الاندماج غير المشروط؛ سيما مع حلف شمال الاطلسي والاتحاد الاوروبي.

٢- ان روسيا الاتحادية اليوم لم تعد ممسكة بالقوة التي تمكنها من ان تواجه الجميع بمفردها لذلك ينبغي ان لا تسير باتجاه مواجهة النظام الدولي،اذ ان اولويات الأمن ينبغي ان تنظم وفقاً للإمكانيات الروسية المتاحة.

وبهذا الشكل فإنه يتضح مما تقدم بأن روسيا الاتحادية اضطرت الى ان تنتهج نهجاً مغايراً لما كان عليه نهج الاتحاد السوفيتي وفقاً لما كان يمليه عليها مفهوم الامن، اذ انتهجت روسيا الاتحادية نهجاً جديداً على الجانب السياسي والاقتصادي بالاضافة الى جانب علاقتها مع الغرب، اذ اضطرت ان تتراجع عن فكرة نشر الآيديولوجية الخاصة بها عالمياً فضلاً عن تراجعها عن فكرة الانتشار والهيمنة على النظام الدولي واستمرار صراعها مع القوى العالمية الأخرى، كما اضطرت في الوقت ذاته الى ان تغير النهج الاقتصادي ذات الفكر الاشتراكي وتتجه نحو الفكر الرأسمالي واقتصاد السوق لتلافي لكي تحقق نوعاً من التقارب مع النظام الاقتصادي العالمي وتحاول ان تمنع استمرار التراجع الاقتصادي الذي لحق بها، اضافة ال ان مفهوم الأمن كان يحتم على روسيا الاتحادية تحقيق حالة من التقارب والتفاهم مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية؛ اذ اصبح من الممكن عقد شراكات وتحقيق حالة من التعاون مع حلف شمال الاطلسي بعد ما كان يشكل ذلك الحلف خطراً وفقاً لمفهوم الأمن للاتحاد السوفيتي السابق.

المبحث الثاني

الصياغة الجديدة لمفهوم الأمن في عهد الرئيس فلاديمير بوتين

بعد مجيء (فلاديمير بوتن) الى سدة الحكم عام ٢٠٠٠م ، كانت روسيا قد استطاعت ان تمر من الأزمة وتتخلص من بعض العقبات، سيما و انها تمكنت من ان تخرج بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، دون ان تفرض عليها أية شروط او قيود او وثائق استسلام كما حدث مع فرنسا بعد فترة الحروب النابليونية،

و المانيا في الحرب العالمية الاولى والثانية ايضاً؛ وكما هو الحال مع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك ما اشرنا اليه في المبحث السابق، لذلك فإن تلك المسألة جعلت الفرصة امام روسيا الاتحادية سانحة للعودة تدريجياً بعد التخلص من الاضرار التي لحقت بها؛حتى وان اضطرها ذلك لمسايرة الوضع العالمي وتقديم بعض التنازلات؛ بل والتراجع في تحديد الأوليات ان لزم الأمر، بل ان الأزمة التي اضرت بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت قد اجبرت روسيا على التراجع عن ايةِ فلسفةٍ أيديولوجية من شأنها ان تشي وتعبر عن الهوية الروسية الخالصة وخصوصية الفكر السياسي الروسي.

الا ان الأمر و بعد مرور تلك المدة التي طالما توصف بأنها مدة عصيبة لحقت بالأمة الروسية؛ كانت روسيا الاتحادية قد رتبت من وضعها الداخلي وكانت قد استطاعت ان تصيغ الافكار التي من شأنها ان تهدئ الوضع الداخلي سياسياً، وان تمنع الانهيار الاقتصادي الكامل بالرغم من التراجع والركود الاقتصادي الذي ميز تلك الفترة، لذلك فإن الفترة التي شهدت مجيء الرئيس (بوتين) كانت قد اعلنت عن بدء المرحلة التي يستطيع من خلالها الفكر السياسي الروسي المعاصر ان ينظر ويؤسس ويطرح الأفكار التي تحمل الخصوصية التي ترمز للمجتمع الروسي والأمة الروسية ويستند اليها ويضمنها في الدستور وغيره من الوثائق، كما اصبح التوجه الاقتصادي يسير بأولوية ويخرج شيئاً فشيئاً عن التقليد الغربي الذي اضطر ان يسايره، كما شهد بدء عهد الرئيس (بوتين) عودة فكرة الهيمنة في الفكر السياسي الروسي المعاصر على اعتبار ان روسيا قوة عالمية لا ينبغي لها ان تتراجع؛ الأمر الذي جعل روسيا الاتحادية تعود لتنظر من جديد الى الأحلاف الغربية كحلف الشمال الأطلسي بوصفه حلفاً يشكل خطراً على الأمن القومي الروسي.

و سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب؛ يوضح المطلب الأول خصوصية الفكر السياسي الروسي في ظل تجدد الأولويات؛ بينما يبين المطلب الثاني الفكر الاقتصادي الروسي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، أما المطلب الثالث فسيتطرق الى الفكر السياسي لروسي المعاصر وعودة فكرة الهيمنة.

المطلب الأول/ خصوصية الفكر السياسي الروسي في ظل تجدد الأولويات:-

بعد مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) الى سدة الحكم بدأ التركيز على فكرة اعادة منح الاعتبار للدولة الروسية والعمل على ترسيخ ذلك الاعتبار من خلال مؤسسات الدولة من جهة ومن المؤسسات والبنى الاجتماعية من جهة اخرى، فعمل على صيانة الأمن الخاص بدولة روسيا الاتحادية من خلال مواجهته للمافيات والعصابات وجماعات النزعة الانفصالية؛ كالمتمردين في الشيشان، كما عمل بجهد واضح على اعادة الهيبة للمؤسسة الروسية والجيش الروسي ومكانتهما على الصعيد الدولي، من خلال العمل الجاد للحفاظ على سمعة الصناعات العسكرية في السوق العالمي من جهة وضمان الحفاظ على تدفق الطاقة الروسية واستمرارها في المنافسة الدولية من جهة اخرى[٢٤].

فكان مجيء (بوتين) وعمله بتلك الطريقة قد كان سبباً في ان تبتعد روسيا عن فترة اطلق عليها بعض المحافظون بأنها فترة الانفتاح على الغرب وأسموها بفترة (الخيبات) عندما هيمنة فلسفة الانفتاح والتوجه نحو الغرب على الفكر السياسي الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى عام ١٩٩٥م[٢٥].الا انه ومنذ ذلك الحين فقد بدأ الفكر السياسي الروسي المعاصر يلملم جراحه في محاولة للعودة واعداد آيديولوجيات تسعى لاستيعاب متطلبات البيئة الروسية شريطة ان تكون تلك الأيديولوجيات منبثقة من صميم الأمة الروسية لكي لا تعود روسيا الى ذات الشكل من

الازمات المحدقة؛ او الأفكار والفلسفات التي تؤدي الى تراجعها بسبب عدم موائمتها لما تحتاجه الأمة الروسية(٢٦).

وتميزت المرحلة التي شهدت مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) الى سدة الحكم بأن اصحاب النزعة القومية داخل روسيا بدؤا يؤسسون ويدفعون باتجاه ان تتبنى السياسة الروسية الأفكار القومية؛ من خلال اشارتهم الى ان التوسع بالأفكار والنظريات المستوردة من الأمم الأخرى هو بمثابة نقص لثقافة الأمة نفسها، فللأمة ثقافتها النابعة من صميمها؛ وتنشئتها السياسية والثقافية و وحدتها الاجتماعية التي لا ينبغي ان تخرج عن مسارها الحقيقي، وبالتالي فإن التنشئة السياسية والثقافية والاجتماعية هي التي يمكنها ان تؤسس لفلسفة بناء الدولة، ففي ظل الفكر السلافي الروسي تم بناء الفكر القومي الروسي و تم اعداد اسس للمسار القانوني، وبهذا الشكل فمن غير المعقول احلال فلسفة لإدارة الدولة مستمدة من ثقافة سياسية واجتماعية من امم اخرى الى الأمة الروسية، لذلك يرى اصحاب النزعة القومية ان الاستمرار بالأخذ بالأفكار الليبرالية ذات الأصول الغربية سيحول المجتمع الروسي الى مجتمع قائم على الفوضى والتحلل(٢٧).

ومع بدء تعافي روسيا الاتحادية واجراءات (فلاديمير بوتين) التي وصفت بالقوية استمر القوميون في طروحاتهم بل واكدوا على ضرورة تجديد الفكر القومي الروسي والذي ينظر اليه القوميون باعتباره مسألة تتعلق بالوجود الروسي في المسار التاريخي العلمي وان صيانته وتجديده وفقاً لما تقتضيه المرحلة؛ يعبران عن الانفراد التاريخي لروسيا، لأن هذا الاتجاه يرى ان الفكرة القومية الروسية هي الأداة المعبر عن التسليم بأن شعب روسيا هو شعب مميز من بين الشعوب الاخرى في العالم(٢٨).

وبهذا الصدد فلعل ما يمكن ان ندرجه تحت مسمى (مفهوم الأمن الفكري السياسي الروسي المعاصر) هو ما اكدت عليه المفكرة الروسية (ليليا شيفتسونا) بأنه ينبغي على شعب الأمة الروسية ان يحافظ على تماسكه ويواجه الأفكار غير المنطقية وان

يستحضروا قدرة الشعب الروسي على التحدي الذي كان ملازماً لهم في الماضي، فلا ينبغي ان يصدقوا بالشعارات المتمثلة بالديمقراطية السطحية التي لا تنطبق مع واقعهم السياسي؛ وشعارات السوق الحر والرأسمالية بشكليهما البعيدين عن السياق الاقتصادي للأمة الروسية[٢٩]،ومما تجدر الاشارة اليه هو ان بمجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) ومع عودة النزعة القومية والتأكيد على ضرورة العودة والتمسك بالتقاليد وانماط الحكم الذي امتازت به روسيا عبر امتداد التاريخ، فقد ظهر ما اصبح يصطلح عليه القول بـ(البوتينية) اذ اصبحت (البوتينية) تمثل مرتكزاً فكرياً واساساً لبناء الدولة داخلياً، وتمثل في الوقت ذاته سياقاً استراتيجياً يستهدف استعادة المكانة العالمية لروسيا في المنتظم الدولي، لذلك فعلى المستوى السياسي يمكن القول انه بعد ما بات يعرف بـ(البوتينية) فإن ترتيب الاولويات حدث بداخله ما ادى الى تغير تلك الاولويات سيما على مستوى الامن واستبدالها بأولويات اخرى وفقاً لمعطيات الواقع الجديد، اذ ان الأمر هو ليس كالفقرة الأولى التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي؛ اذ كانت الاحلاف المرتبطة بالغرب كحلف شمال الاطلسي لا تشكل خطراً بالنسبة لأمن روسيا؛ بل اصبحت روسيا تنظر بنظرة جديدة الى حلف شمال الاطلسي ومسألة توسيعه على انه باتَ يشكل خطراً مباشراً على روسيا الاتحادية؛ كما اصبحت مسألة نشر الدروع الصاروخية الامريكية في دول شرق اوروبا، على انها تهديدات مباشرة لأمن روسيا الاتحادية الوجودي[٣٠].

وبهذا الشكل يتضح ان مفهوم الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر وان كان قد اتخذ مسارات مغايرة لما كان سائداً في عهد الاتحاد السوفيتي السابق؛ فرضتها عليه الحالة التي وصلت روسيا الاتحادية، الا ان ذلك الفكر استطاع وخلال فترة من الزمن ان يحدد مسارات جديدة لصيانة امن روسيا، تطورت وتزامنت مع مجيء بوتين الى

سدة الحكم، اذ بدأ الفكر السياسي الروسي المعاصر بتحديد تلك الاولويات وفقاً لخصوصيته المتناهية.

واستندت فكرة (البوتينية) الى النجاح الذي حققته قيادة الرئيس (فلاديمير بوتين) منذ بداية تسنمه للسلطة، بعد المرحلة التي يجمع اغلب الباحثين على انها كانت متمثلة بالفوضى وضعف المكانة التي اصبحت عليها روسيا الاتحادية؛ بوصفها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق، وتفترض عملية المحافظة على استمرار فكرة (البوتينية) كأسلوب فكري وعملي مؤثر في عملية الحكم وضبط المجتمع داخل روسيا الاتحادية؛ نجاح القيادة الروسية في السيطرة على عملية ضبط الاستقرار السياسي والاجتماعي، مروراً بقرارات تمكن القيادة الروسية من التأثير على المستويين الاقليمي والدولي؛ لكي تعود روسيا الى مكانتها الدولية في العالم(٣١).

لذلك فإن الفرصة باتت شاخصة في قدرة (فلاديمير بوتين) على ادامة التأييد الشعبي الذي يحظى به، بوصفه (فلاديمير بوتين) و (نظامه) ومن خلال قوة السلطة التي يتمتعون بها قد باتوا يمثلون تقليداً وعرفاً سياسياً اعتاد عليه الفكر السياسي الروسي المعاصر عبر مختلف الأزمان يتمثل بقبول السلطة القوية والرضوخ لها بدلاً من سلطة ضعيفة تنتهج الديمقراطية ولا توجد داخل المجتمع الروسي قياسات حقيقية لها تساهم في تراجع الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والتي تؤثر سلباً على البناء السياسي لدولة روسيا الاتحادية، كما حصل في مرحلة هيمنة التوجه الاطلسي الغربي على القيادة الروسية(٣٢).

كما ان للأوضاع الخارجية دوراً في تنامي فكرة (البوتينية) داخل روسيا الاتحادية في اطار التنافس الاوروبي مع روسيا الاتحادية لاسيما في مناطق المجال الحيوي الروسي، فضلاً عن تصاعد التوتر في العلاقة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية، وتلك المائل غالباً ما تنجح السياسة الروسية على تسويقها لخدمتها وتحقيق

الاهداف التي ترمي صوبها، لذلك يعود الباحث ليؤكد على ان فكرة (البوتينية) نجحت في الإفادة من التراجع في العلاقات الامريكية الاوروبية وتسويقها لصالحها فضلاً عن توظيف الاشكالات بين الدول الكبرى في اوروبا، ولعل أبرز مثال على ذلك هو فشل الاجماع الاوروبي في اصدار عقوبات مشتركة ضد روسيا بعد المناوشات مع اوكرانيا عام ٢٠١٤[٣٣].

المطلب الثاني نحو صياغة جديدة لفكرة الأمن الاقتصادي:-

فبعد مجيء (فلاديمير بوتين) الى سدة الحكم، كان الوضع الاقتصادي بحاجة الى البدء ببرنامج يمهد لنهوض اقتصادي حقيقي، واعتمد (فلاديمير بوتين) في توجهه هذا على عدة مفكرين اقتصاديين ولعلَ ابرزهم (ميخائيل كاسيانوف) والذي باشر بإجراء اصلاحات مهمة في الجانب الاقتصادي من خلال اصلاح النظام الضريبي و تنظيم اصلاحات نقدية وجمركية، الأمر الذي أسهم بتراجع مستويات التضخم وساعد في نمو لاقتصاد بشكلٍ ملحوظ[٣٤].

ولابد من الاشارة هنا بأن هناك من يذهب الى ان فكر (فلاديمير بوتين) الخاص بالاقتصاد كان قد تبلور من خلال المدة التي عاشها في المانيا، وركز على السياق الاقتصادي الغربي (الالماني)، الأمر الذي جعله من المؤيدين لاقتصاد السوق، لكن ضمن سياقات محددة، لذلك فإنه من الممكن ملاحظة (فلاديمير بوتين) يؤكد على ضرورة تحقيق جانب كبير من الرقابة والاشراف الحكومي على الاقتصاد[٣٥].

كما شهد عام ٢٠٠٠م، اصلاحات اقتصادية داخل روسيا الاتحادية ، لاسيما بعد ان نصح منظري الفكر الاقتصادي الروسي بضرورة اعادة جزء من المؤسسات التي تم خصخصتها الى الملكية العامة للدولة، ، وكانت أبرز تلك المؤسسات هي شركة الكهرباء العامة في روسيا، اذ كان ذلك هو ما حدث بالفعل وكانت نسبة الرخاء

الاقتصادي لا تزال محدودة؛ الا انها كانت تمثل البداية لترسيخ قواعد الأمن الاقتصادي داخل روسيا الاتحادية[٣٦].

وذلك هو ما نجده واضحاً في دستور روسيا خلال التعديلات الدستورية التي اجراها (فلاديمير بوتين) على الدستور، اذ نجد الأفكار الخاصة في مجال الأمن الاقتصادي واضحة؛ لاسيما لو تحدثنا عن المادة (٤٠-ثالثاً) اذ أكد الدستور في هذه المادة على ضرورة دعم أصحاب الدخل المحدود من خلال الصناديق الحكومية لدعم البضائع ودعمهم لامتلاك المنازل، وذلك الأمر هو الذي يفتح الباب على امكانية ان ينزع الفكر الاقتصادي الروسي نحو تبني دعم البضائع والسلع للمواطنين، أي توفير الخدمات المدعومة من الدولة[٣٧].

ولابد من الاشارة هنا الى ان فكرة (البوتينية) قد ساهمت في ان تحدد روسيا وتضيف الى اولوياتها الاقتصادية اولويات تتمثل بأمن الطاقة، وتأمين الموارد والحد من تأثيرات التغيرات المناخية[٣٨].

كما استفادت روسيا من خلال زعزعة الثقة بين الولايات المتحدة و بعض دول الاتحاد الاوروبي في ان تنجح روسيا الاتحادية بالاقتراب من تلك الدول لتقوم روسيا بتلبية احتياجاتها من الطاقة سيما مع المانيا و فرنسا، الأمر الذي بات يحقق ارباحاً اقتصادية لروسيا الاتحادية[٣٩].

و هدفت السياسة الاقتصادية الروسية الى تأسيس الاتحاد الاقتصادي الاوراسي في مناطق المجال الحيوي الروسي، و ذلك في ٢٩ آيار عام ٢٠١٤، وكانت بين روسيا الاتحادية وبيلاروسيا وكازخستان، وبعد ذلك توسع هذا الاتحاد ليشمل دولاً اخرى، وتم الاعلان على ان الاهداف الاستراتيجية لهذا الاتحاد هي ازالة التعريفات الكمركية بين الدول الاعضاء وتسريع عملية نقل السلع والخدمات، والوصول الى التكامل في

السياسات الاقتصادية، فضلا عن استخدام العملات الوطنية في عمليات البيع والشراء[٤٠].

المطلب الثالث/ الفكر السياسي الروسي وعودة فكرة الهيمنة:-

منذ ظهور دولة روسيا الاتحادية عام ١٩٩١؛ الى حين كتابة هذا البحث، اصدرت روسيا الاتحادية اربع وثائق رسمية للعقيدة العسكرية الروسية؛ اذ صدرت الاولى في (٢) من تشرين الثاني من عام١٩٩٣، وجاءت لتعبر عن التحول في اولويات روسيا للأمن نتيجة لما لحقّ بالبنية السياسية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٤١].

الا انه بعد استلام الرئيس (فلاديمير بوتين) لمقاليد الحكم عام ٢٠٠٠م؛ قام بتبني ثاني عقيدة عسكرية روسية جديدة؛ بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢١؛، وجاءت كتعبير عن التغيرات الكبرى التي أوجدتها فكرة (البوتينية) في مساعيها لاستعادة الدور العالمي لروسيا الاتحادية، اذ امتازت العقيدة العسكرية الجديدة رؤية بعيدة المدى لتشخيص طبيعة التحديات والتهديدات الوجودية التي تواجه الدولة الروسية[٤٢]، فالتحول كان واضحاً اذ اصبح الفكر السياسي الروسي المعاصر ينظر من جديد الى حلف شمال الاطلسي بوصفه العدو المهدد للأمن القومي الروسي؛ لاسيما بعد سعي الغرب الى توسيع الحلف ليشمل اعضاءً في رابطة الدول المستقلة؛ فضلا عن الى تدخل الحلف في كوسوفو عام ١٩٩٩م؛ بالضد من المصالح القومية الروسية[٤٣].

كما ادت هذه الاستراتيجية الى ان تعلن روسيا عن تغير التوازنات الدولية عندما انتقد الرئيس (فلاديمير بوتين) السياسات الامريكية في خطابه امام مؤتمر السياسات الامنية في ميونخ عام ٢٠٠٦م، اذ اشار الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد تخطت حدودها

باحتكار القرارات الدولية؛ وتجاهلت روسيا الاتحادية ومراكز قوى جديدة في العالم؛ يجب ان تؤخذ في الاعتبار ضمن رؤية جديدة لنظام دولي متعدد الأقطاب[٤٤].

وفي شباط من عام ٢٠١٠، تم اصدار وثيقة ثالثة للعقيدة العسكرية الروسية وتمتد حتى العام ٢٠٢٠م، وقد جاءت هذه الوثيقة استمالاً للوثيقة السابقة؛ مع تعديلات تتناسب مع سياق الواقع العالمي ومقتضيات الأمن القومي الروسي ، بعدما احدثت الحرب الروسية الجورجية عام ٢٠٠٨؛ تطوراً في اولويات الأمن في الفكر السياسي الروسي المعاصر[٤٥]، ويمكن ان نشير الى ان ابرز ما جاء في الوثيقة الثالثة هو التعريف بتهديدات الأمن القومي الروسي التي تمثلت بتوسيع حلف شمال الاطلسي، فضلاً عن نشر الاسلحة الاستراتيجية الامريكية في اوروبا الشرقية، كما اكدت الوثيقة على ان مواجهة هذه التهديدات يتم بواسطة السماح باستعمال مختلف الطرق لضمان صيانة الأمن القومي الروسي بما في ذلك السلاح النووي، كما اكدت الوثيقة على ان الاولويات الامنية لروسيا تكمن في مناطق ما تعرف بالفضاء السوفيتي السابق[٤٦].

ولابد من الاشارة هنا الى ان جنوح السياسة الروسية نحو الهيمنة والتأثير في النظام الدولي يمكن ملاحظتها من خلال الحرب مع جورجيا؛ اذ ان المواجهة الروسية لجورجيا كانت بسبب الموالاة الجورجية للولايات المتحدة الامريكية منذ مجيء الرئيس الجورجي (ساكشفيلي)؛ اذ تدرك السياسة الروسية ان جورجيا هي احدى ادوات السياسة الامريكية التي تعتمد عليها وتوظفها بالضد من روسيا الاتحادية؛ لإكمال مشروع تطويقها[٤٧]،كما ان روسيا الاتحادية ومن خلال مواجهتها لجورجيا فقد اوصلت رسالة الى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية؛ مفادها انها لن تسمح لاي قوة بتهديد أمنها القومي ومجالها الحيوي[٤٨].

كما ان تحرك قوات روسيا الاتحادية ضد جورجيا يأتي لتأكيد روسيا الاتحادية توجهها نحو الاعتراف باستقلال المقاطعتين عن جورجياً، وذلك ضد توجه الولايات المتحدة

الامريكية والدول الاوروبية الكبرى على تأييد استقلال كوسوفو؛ بالرغم من معارضة روسيا الاتحادية لذلك، وفي الوقت ذاته نجحت السياسة الروسية في ايصال رسالة الى جورجيا مفادها ان من مصلحة جورجيا التقارب مع روسيا لاتحادية وليس الولايات المتحدة او دول اوروبا التي لم تتمكن من صد الهجوم على جورجيا.[٤٩].

وادت الازمة الروسية–الاوكرانية عام ٢٠١٤، الى ان تعيد السياسة الروسية النظر في الوثائق العسكرية و تتبنى رؤية جديدة لحماية الأمن القومي، اذ تم اصدار الوثيقة الرابعة للعقيدة العسكرية الروسية*؛ اذ اصدر الرئيس (فلاديمير بوتين) في ٢٠١٤/١٢/٢٦،؛ المرسوم الرئاسي بالتصديق على وثيقة الفكر العقائدي العسكري الروسي الجديد[٥٠]، وبهذا الشكل فإن روسيا الاتحادية لن تسمح بالاقتراب من نفوذها و توسيع الاحلاف المعادية على اراضي مجالها الحيوي.

وبهذا الشكل يتضح مما تقدم ان روسيا الاتحادية استطاعت خلال فترة عهد الرئيس (فلاديمير بوتين) من ان تعيد صياغة جديدة لمفهوم الامن وفقاً لسياقات الواقع القائم؛ ومن ثم البدء وبشكل تدريجي بالعمل على اعادة روسيا الاتحادية الى وضع دولي يناسبها؛ وذلك من خلال اعادة اعطاء الخصوصية للفكر السياسي الروسي بشكل يتناسب مع تجدد الاولويات التي يفرضها مفهوم الامن؛ مروراً بايجاد اسلوب جديد لضمان فكرة الأمن الاقتصادي بشكل يضمن التعافي والنهوض الاقتصادي؛ وصولاً الى اعادة طرح الأفكار التي تننزع نحو اعادة الهيمنة الروسية والسيطرة والتأثير في النظام الدولي بوصفها قوة عالمية.

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح مما تقدم ان الفكر السياسي الروسي المعاصر كان قد شهد عدة تحولات في مفهوم الأمن لديه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؛ الأمر الذي اضطرها في البداية بالاعتراف بالضعف الذي اصاب السياسة الروسية الأمر الذي دفع بالقائمين عليها الى التراجع وتبني افكار مهادنة للغرب؛ واستمر ذلك لحين التحول الجديد الآخر الذي لحق بالسياسة الروسية؛ عند استلام (فلاديمير بوتين) السلطة الأمر الذي دفع باتجاه البحث عن اعادة الامجاد الروسية والنظرة الجديدة أولويات الامن القومي والعودة الى الخصوصية الروسية في تبني الأفكار.

ذلك فقد مر الفكر السياسي الروسي المعاصر بعدة تحولات لرؤيته لمفهوم الأمن، وكانت تلك التحولات وفقاً لمراحل مختلفة، لذلك توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات والتي لعل من أبرزها-:

١- ان التأسيس الذي انتهجه الفكر السياسي الروسي المعاصر؛ والذي يتجه الى مهادنة الغرب هو لكي يحافظ على بقاء الاتحاد الروسي؛ الامر الذي دفع الى التوصية بضرورة التسليم والتصالح مع الأيديولوجيات الغربية؛ بل واعتمادها ؛ والذي بات يبدو بأنه يمثل تراجعاً لتأثير الأيديولوجيا الروسية.

٢- ان مجيء (فلاديمير بوتين) ساهم في تهيئة أرضية الأفكار السياسية و الاقتصادية التي تتناسب مع السياقات الروسية؛ تناسباً يحاكى، على الرغم من ان المرحلة تحتاج الى اعادة تنظيم للتوجه السياسي والعمل الاقتصادي .

٣- (البوتينية) دليل عودة الفكر السياسي الروسي المعاصر لخصوصيته بعد استلام (بوتين) للسلطة.

٤- بعد اجتياح روسيا الاتحادية لأوكرانيا عام ٢٠١٤ ؛ فإنها قد تمكنت من اعادة ايجاد صياغة جديدة اخرى لمفهوم الأمن في الدفاع عن المصالح العليا ؛ بعد التوجهات الغربية الرامية الى الهيمنة على مناطق النفوذ الروسي والحاق الضرر بالأمن القومي الروسي، و كان ذلك مغايراً لمفهوم الأمن الذي ساد فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقبل مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) الى سدة الحكم؛ فبدأ الأزمة الاوكرانية منذ عام ٢٠١٤ وضم شبه جزيرة القرم؛ واستمرارها ؛ في ظل التقدم الروسي المستمر الى لحظة اعداد هذه الدراسة البحثية؛ ما هو الا دليل على بدء نهوضها وتوجهها من جديد نحو العالمية و الهيمنة.

الهوامش

(١) الكسندر دوغين، الخلاص من الغرب-الاوراسية-الحضارات البرية مقابل الحضارات البحرية والاطلسية، ترجمة:(علي بدر)، ط١، دار الكا، بغداد، ٢٠٢١، ص٥١.

(٢) روبرت كوبلان، انتقام الجغرافيا- ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة و عن الحرب ضد المصير، ترجمة:(ايهاب عبد الرحيم علي)، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٥، ص٢١٢.

(٣) المادة (١٣) من الدستور الروسي الذي صدر عام ١٩٩٣م.

(٤)ستيفن وايت، مفاتيح السياسة الروسية، ترجمة:(حنان كسروان)، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٧، ص٢١١.

(٥) سهيل فرج، الجيوبوليتيك الروسي - ملام القوة والضعف، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد(١٢)، خريف ٢٠٠٣، ص٣٠.

(٦) نورهان الشيخ، القرار في روسيا والعلاقات العربي–الروسية،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨ ، ص٧٧.

(٧) كاظم هاشم نعمه، روسيا و الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة– فرص وتحديا، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص١٥.

(٨) كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة–فرص وتحديات، مصدر سابق، ص١٥.

(٩) ستيفن وايت، مصدر سابق، ص٢١١.

(١٠) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية–زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط١، الدار العربية للعلوم– ناشرون، لبنان–بيروت، ٢٠١٦، ص٣٢.

(١١) المصدر السابق، ص٣٢.

(١٢) هاني شادي، التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسن الى بوتين–التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي، ط١، دار العين، لقاهرة، ٢٠١٣، ص٢٣.

(١٣) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية، مصدر سابق، ص٢١.

(١٤) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاستها على المنطقة العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٩.

(١٥) سهيل فرج، مصدر سابق، ص١٤ و ص١٥.

(١٦) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية، مصدر سابق، ص٢٢.

(١٧) المصدر السابق، ص٢٢.

(١٨) وسيم خليل قلعجية، مصدر سابق، ص٣٥.

(١٩) نورهان الشيخ، العلاقات الامريكية–الروسية من الحرب الباردة الى السلام البارد، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص٣٠–٣١.

(٢٠) المصدر السابق، ص٣٤.

(٢١) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية، مصدر سابق، ص٧٩.

(٢٢) ستيفن وايت، مصدر سابق، ص ص٤٣٠–٤٣١.

(٢٣) المصدر السابق، ص٧٨.

(٢٤) محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، من كتاب: انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ص٢٠٧–٢٠٨.

(٢٥) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،ط١، الدار العربية للعلوم–ناشرون، بيروت–لبنان، ٢٠١٣، ص ص ١٨٥–١٨٦.

(٢٦) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية –زمن الرئيس فلاديمير بوتين،ط١، الدرار العربية للعلوم–ناشرون، بيروت–لبنان، ٢٠١٦، ص٣٢.

(٢٧) ناصر زيدان، مصدر سابق، ص١٥٢.

(٢٨) فاطمة عطا جبار، بناء الدولة في الفكر السياسي الروسي المعاصر، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص٨٦.

(٢٩) المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٣٠) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة:(بسام شيحا)، ط١، الدارالعربية للعلوم–ناشرون، بيروت–لبنان، ٢٠٠٦، ص٤٨٤.

(٣١) تاباني فاتورانتا، الطاقة و التغيرات المناخية تهديد محتمل للأمن المستدام، من كتاب:القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين– رؤى متنافسة للنظام العالمي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٣، ص١٤٥.

(٣٢) علاء جبار احمد، روسيا الاتحادية– الخروج الجديد للبحث عن دور عالمي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(٥٧)، ٢٠١٩، ص٥٦.

(٣٣) احمد سيد حسين، أزمة الديمقراطية في روسيا البوتينية، مجلة الديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (٥٦)، ٢٠١٤، ص١٠٠.

(٣٤) احمد قاسم حسين، العلاقات الاوروبية الروسية في مجال الطاقة–ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٢٣)، ٢٠١٦، ص٦٣.

(٣٥) وولتر لاكوير، البوتينية–روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة:(فواز زعرور)، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ٢٠١٦، ص٩٩.

(٣٦) المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣٧) ليليا شيفتسوفا، مصدر سابق، ص١٨٣ و ص١٨٤.

(٣٨) دستور الاتحاد الروسي الصادر عام ١٩٩٣، شاملاً تعديلاته لغاية عام ٢٠١٤.

(٣٩)) تاباني فاتورانتا، الطاقة و التغيرات المناخية تهديد محتمل للأمن المستدام، من كتاب:القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين– رؤى متنافسة للنظام العالمي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٣، ص١٤٥.

(٤٠) احمد قاسم حسين، مصدر سابق، ص٦٣.

(٤١) حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية–مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٦٧)، ٢٠٢٠، ص٢٧٣.

(٤٢) نزار اسماعيل الحيالي و عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (٥٦)، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٢٤

(٤٣) نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استطاع بوتين استعادة المكانة العالمية لروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٥) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠١٤، ص٨٥.

(٤٤) نزار اسماعيل الحيالي و عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر، مصدر سابق،ص ص٢٧–٢٨.

(٤٥) نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة سياسة الدولية، العدد (١٨١)،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تموز، ٢٠١٠، ص ص١٩٠–١٩١.

(٤٦) المصدر السابق، ص١٩٣–١٩٤.

(٤٨) نزار اسماعيل الحيالي و عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر، مصدر سابق،ص ص٢٧–٢٨.

(٤٩) بشير موسى نافع، الازمة الجورجية، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، منشور بتاريخ،٢٠٠٨/١١/١٩، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٥، وعلى الرابط لآتي https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008

(٥٠) سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية–الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٢) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٤.

*حددت الوثيقة الرابعة للعقيدة الروسية أبرز ملامح التهديد للأمن القومي الروسي؛ والذي تراه شاخصاً في عدة امور منها حشد القوات العسكرية لحلف شمال الاطلسي بالقرب من الحدود الروسية، اضافةً الى نشر منطومة الدرع الصاروخي في اوروبا، ونشر القوات الاجنبية في الدول المجاورة لروسيا، اضافةً الى برنامج مبادرة الضربة العالمية الفورية الامريكي القادر على توجيه ضربة عسكرية بأسلحة تقليدية الى أي مكان في العالم خلال ساعة واحدة؛ الأمر الذي عدته هذه الوثيقة تهديداً للأمن والاستقرار للنظام العالمي :ينظر محمد معزز اسكندر الحديثي، المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية منذ عام ٢٠٠٠م، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠٢١، ص١٧٣.

(٥١) باسم خفاجي، روسيا ومواجهة الغرب–ازمة القوقاز و اثرها على العالم العربي و المسلم، ط١، المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص٣٧.

قائمة المصادر

أولاً/ الوثائق الرسمية:– ١– الدستور الروسي الذي الصدر عام ١٩٩٣م، والشامل بتعديلاته حتى عام ٢٠١١٤.

ثانياً/ الكتب:– ١– الكسندر دوغين، الخلاص من الغرب–الاوراسية–الحضارات البرية مقابل الحضارات البحرية والاطلسية، ترجمة:(علي بدر)، ط١، دار الكا، بغداد، ٢٠٢١.

٢– باسم خفاجي، روسيا ومواجهة الغرب–ازمة القوقاز و اثرها على العالم العربي و المسلم، ط١، المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣- تاباني فاتورانتا، الطاقة و التغيرات المناخية تهديد محتمل للأمن المستدام، من كتاب:القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين- رؤى متنافسة للنظام العالمي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٣،

٤- ستيفن وايت، مفاتيح السياسة الروسية، ترجمة:(حنان كسروان)، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٧.

٥- سهيل فرج، الجيوبوليتيك الروسي - ملام القوة والضعف، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد(١٢)، خريف ٢٠٠٣.

٦- روبرت كوبلان، انتقام الجغرافيا- ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة و عن الحرب ضد المصير، ترجمة:(ايهاب عبد الرحيم علي)، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٥.

٧-كاظم هاشم نعمه، روسيا و الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة- فرص وتحديا، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦.

٨-لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاستها على المنطقة العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٩- ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة:(بسام شيحا)، بيروت، ط١، الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٦.

١٠- محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، من كتاب: انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

١١-ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،ط١، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت-لبنان، ٢٠١٣.

١٢- نورهان الشيخ، القرار في روسيا والعلاقات العربي-الروسية،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

١٣-نورهان الشيخ، العلاقات الامريكية-الروسية من الحرب الباردة الى السلام البارد، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٩.

١٢-هاني شادي، التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسن الى بوتين-التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي، ط١، دار العين، لقاهرة، ٢٠١٣.

١٤-وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية-زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط١، الدار العربية للعلوم- ناشرون، لبنان-بيروت.

١٥- وولتر لاكوير، البوتينية-روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة:(فواز زعرور)، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ٢٠١٦.

١٦ ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة:(بسام شيحا)، ط١، الدارالعربية للعلوم- ناشرون، بيروت-لبنان، ٢٠٠٦.

ثالثاً/ الأطاريح الجامعية:١- نقلاً عن

١- فاطمة عطا جبار، بناء الدولة في الفكر السياسي الروسي المعاصر، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

٢- محمد معزز اسكندر الحديثي، المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية منذ عام ٢٠٠٠م، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠٢١.

رابعاً /المجلات :- ١- احمد سيد حسين، أزمة الديمقراطية في روسيا البوتينية، مجلة الديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (٥٦)، ٢٠١٤.

٢- احمد قاسم حسين، العلاقات الاوروبية الروسية في مجال الطاقة-ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٢٣)، ٢٠١٦.

٣- حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية-مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٦٧)، ٢٠٢٠.

٤- علاء جبار احمد، روسيا الاتحادية- الخروج الجديد للبحث عن دور عالمي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(٥٧)، ٢٠١٩.

٥- سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية- الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٢) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

٦- نزار اسماعيل الحيالي و عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي في الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (٥٦)، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٧- نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استطاع بوتين استعادة المكانة العالمية لروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٥) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠١٤.

٨- نورهان الشيخ، قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة سياسة الدولية، العدد (١٨١)،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تموز، ٢٠١٠.

خامساً/ الانترنت:-

١-(٢٧) بشير موسى نافع، الازمة الجورجية، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، منشور بتاريخ،٢٠٠٨/١١/١٩، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٥، وعلى الرابط لآتي https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008